

اهم مشروعات وانجازات

وزارة التموين والتجارة الداخلية

خلال الفترة من 2014 وحتى 2022

أولاً: تطوير مكاتب التموين وتحويلها لمراكز خدمة مواطنين

تم تطوير 375 مركز، وجاري استكمال إجراءات وتجهيزات فتح مكاتب تقديم خدمات البطاقات الذكية بمجمعات مبادرة حياة كريمة المرحلة الأولى بعدد 332 مجمع حكومي خدمي، بهدف رفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين وتقديمها وتقليل زمن أداء الخدمة، تمشياً مع خطة الدولة للتحول الرقمي لكافة الخدمات وتقديمها بشكل لائق وحضاري ورفع درجة رضا المواطنين.

ثانياً: مشروع جمعيتي

تم افتتاح عدد 7100 منفذ خلال اربع مراحل، وجاري استكمال تشغيل المرحلة الرابعة من المشروع والتي تستهدف تغطية القرى الأكثر احتياجاً وقرى مبادرة حياة كريمة وذلك في إطار خطة الدولة لتوفير فرص العمل والحد من البطالة، وتوفير السلع التموينية والاساسية بكميات وأسعار مناسبة، فضلاً عن زيادة عدد المنافذ السلعية الثابتة وتحقيق التغطية الجغرافية من خلال امتلاك أكبر شبكة توزيع منضبطة ومنظمة على مستوى كافة أنحاء الجمهورية.

ثالثاً: تطوير مكاتب السجل التجاري وتسجيل المؤشرات الجغرافية

جاري العمل على تطوير مكاتب السجل التجاري على مستوى الجمهورية، حيث تم تطوير 31 مكتب على ثلاث مراحل لرفع كفاءة مستوى الخدمات المقدمة لأصحاب الاعمال والمنشآت التجارية وتيسير عملية دمج القطاع غير الرسمي بتسجيل كافة المنشآت التجارية وربط كافة مكاتب السجل مع البنوك لتحقيق الشمول المالي المستهدف من خلال:

- انشاء مكاتب السجل التجاري بنظام الشباك الموحد.
- ربط مكاتب السجل التجاري وبناء قاعدة بيانات موحدة.
- الخدمات الإلكترونية للسجل التجاري.
- تحسين منظومة العمل بمكاتب السجل.

وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية:

تم تسجيل أول ثلاث مؤشرات جغرافية على مستوى الجمهورية بمحافظة مطروح لمنتجاتها من (التين، زيت الزيتون، وعنب براني)، كعلامات تجارية عالمية بهدف تعظيم قيمة المنتجات المصرية كبادرة لتسجيل كافة المنتجات الزراعية أو اليدوية أو الحرفية المتميزة، وزيادة فرص تنافسيتها التصديرية.

رابعاً: انشاء أفرع جديدة لحماية المستهلك

تم انشاء عدد 19 فرع لحماية المستهلك لتغطي محافظات الجمهورية (الاسكندرية، كفر الشيخ، قنا، المنيا، السويس، بني سويف، اسوان، بورسعيد، الفيوم، جنوب سيناء، المنوفية، القليوبية، سوهاج، الأقصر، أسيوط، الشرقية، البحيرة، الدقهلية، الوادي الجديد)

ويتم على الفور إزالة أسباب وحل الشكاوى وذلك في إطار حرص الوزارة على تطبيق القانون وترسيخ القواعد والمعايير اللازمة لصون حقوق المستهلك وضبط الأسواق، والتصدي بكل حزم لكافة الظواهر السلبية بالأسواق والتي تضر بمصالح المواطن المصري، بالتزامن مع رفع درجة وعي المستهلكين من خلال برامج التوعية والندوات واللقاءات للتأكيد على حقوق المستهلكين المنصوص عليها قانوناً.

خامساً: استدامة مظلة الحماية الاجتماعية

تلبية احتياجات المواطنين من خلال:

- الاستمرار في تقديم الخبز البلدي المدعم على البطاقات التموينية بما يقارب 250 الي 270 مليون رغيف/ يوم، بسعر ثابت 5 قروش للرغيف الواحد.
- توفير أكثر من 25 ساعة أساسية على البطاقات التموينية بالإضافة إلى السلع الحرة في المنافذ الثابتة والمتحركة والتي تبلغ 40 ألف منفذ (بدالي التموين - منافذ جمعيتي - المجمعات الاستهلاكية - السيارات المتنقلة).
- التوسع في مظلة الحماية الاجتماعية للأسر الأولى بالرعاية من خلال استخراج ما يقرب من حوالي 582 ألف بطاقة تموينية مستجدة لمحدودي الدخل، أصحاب المعاش المنخفض، الأسر الأكثر احتياجاً، والمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، العمالة غير المنتظمة، الأامل، المطلقات.

سادساً: مشروع تحويل المخابز للعمل بالغاز الطبيعي

بناء على تكليفات فخامة السيد رئيس الجمهورية بقيام وزارة التموين والتجارة الداخلية بدراسة تحويل المخابز للعمل بالغاز الطبيعي كوقود بدلاً من السولار، تم توقيع بروتوكول تعاون مع وزارتي البترول والثروة المعدنية والتنمية المحلية لما لذلك من عائد اقتصادي ومردود بيئي ملموس.

مراحل تنفيذ المشروع

المرحلة الأولى:

تتضمن المرحلة الأولى توصيل الغاز الطبيعي إلى (5625) مخبز بلدي على مستوى الجمهورية والتي تقع بالقرب من المناطق الموجودة بها شبكة غاز طبيعي.

المرحلة الثانية:

تضم المخابز البلدية الأخرى التي تستخدم السولار كوقود والتي لا تقع في مناطق بها شبكات غاز طبيعي بعدد مد الشبكات بهذه المناطق ضمن مخطط وزارة البترول والثروة المعدنية للتوسع في تنفيذ الشبكات الأرضية بالمناطق التي يدخلها الغاز الطبيعي لأول مرة والمدرجة ضمن خطة الدولة الحالية والمستقبلية.

سابعا: المشروع القومي للصوامع

تم وضع خطة طموحة للانتقال بنشاط التخزين في مجال الحبوب في مصر نقلت حضارية متميزة للحفاظ على المخزون والوصول لأقل نسبة فاقد ممكنة واحتفاظ البلاد برصيد استراتيجي آمن من القمح لا يتعرض لعوامل التلف بما يحقق من زيادة القدرة التخزينية لتصل إلى (3.4) مليون طن بدلا من (1.2) مليون طن والحفاظ على جودة المخزون وتقليل نسبة الفاقد والتالف.

وجاري تنفيذ عدد (6) صومعة حقلية، بإجمالي طاقة تخزينية (30) ألف طن بمحافظات (الشرقية، المنوفية، المنيا) بسعة (5000) طن للصومعة الواحدة.

ثامنا: المشروع القومي لرقمنة المشغولات والمعادن الثمينية

تم الانتهاء من المشروع القومي لرقمنة المشغولات والمعادن الثمينية (الدمغ والتكويد بالليزر)، حيث تم الانتهاء من توريد وتركيب الاجهزة الخاصة بالمشروع، وتفعيل المنظومة والتدريب عليها للبيئة الاختبارية وجاري التجهيز للبيئة الإنتاجية بهدف الحد من الممارسات الضارة واحكام السيطرة على سوق المشغولات الذهبية والمعادن النفيسة وزيادة القدرة التصديرية ورفع ثقة المتعاملين فيها وتحقيق المنافسة في الأسواق العالمية.

تاسعا: ميكنة قواعد بيانات الشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركات السلع

جاري الانتهاء من تنفيذ مشروع ميكنة اعمال الشركة القابضة للصناعات الغذائية وشركات السلع (النيل للمجمعات - الأهرام للمجمعات - المصرية لتجارة الجملة - العامة لتجارة الجملة) وتم التنفيذ لعدد 881 مجمع استهلاكي وعدد 515 مخزن بإجمالي 1396 موقع وذلك بتكلفة قدرها 52 مليون دولار، بهدف زيادة القدرة التفاوضية لعمليات شراء السلع في الشركة القابضة وتحسين عمليات التخطيط لضمان وصول السلع الغذائية بجودة عالية وأسعار مناسبة ورفع كفاءة عمليات تداول السلع وإدارة المخزون بفعالية من خلال نظام معلومات متكامل يحقق الانضباط في توزيع السلع الغذائية بأسلوب محكم بالمخازن ومنافذ البيع والتوزيع يوفر لمتخذي القرار كافة التقارير الخاصة بعمليات الشراء ومراقبة المخزون.

عاشرا: مشروع السيارات والمنافذ المتنقلة

يأتي هذا المشروع في إطار خطة الدولة بالتوسع في المنافذ السلعية المتحركة للوصول إلى القرى والنجوع في كافة محافظات الجمهورية لتوفير السلع الغذائية بالسعر والجودة المناسبة، بالإضافة الي توفير فرص عمل لشباب الخريجين حيث اتاح المشروع توفير سيارات متنقلة للخريجين من الشباب والفتيات، من خلال سيارات حمولة (1، 1.5، 5) طن بواقع عدد 72 سيارة حمولة 5 طن، عدد 61 سيارة حمولة 1.5، عدد 113 سيارة حمولة 1 طن توفر من 2؛ 3 فرصة عمل.

حادى عشر: البورصة السلعية

تأسست شركة البورصة المصرية لسلع كشركة مساهمة مصرية برأسمال 91 مليون جنيهاً بهدف ضبط الأسواق وتوفير السلع الغذائية في كافة المناطق لتحقيق الشفافية والعدالة في تداول السلع والمنتجات في السوق المصري، باعتبار البورصة السلعية محوراً أساسياً من محاور البنية التحتية لمنظومة التجارة الداخلية، لتوفير البيئة التنظيمية التي تعود بالنفع على كافة الأطراف مما يؤثر إيجاباً على أسعار السلع لصالح المستهلك والمنتج، بتقليل حلقات تداول السلع بين الوسطاء. كما تهدف أيضاً إلى حماية المنافسة والقضاء على الممارسات الاحتكارية، حيث سيكون من حق كل مزارع أو بائع طرح منتجه للتداول في البورصة بشرط أن يكون عضواً مسجلاً فيها وأن أسعار السلع ستخضع للعرض والطلب. كما أن البورصة السلعية تهدف إلى توفير قدر من الحماية لصغار المزارعين عن طريق جمع إنتاجهم وتصنيفه وإتاحته على كل المتعاملين بالبورصة.

ثانى عشر: المستودعات الاستراتيجية الاقليمية للسلع الأساسية

مستهدف إنشاء عدد 7 مستودعات بهدف زيادة المخزون السلي الغذائي ليعطي الاستهلاك المحلى من ثماني إلى تسعة أشهر، بزيادة المساحات التخزينية لما يقارب مليون وثلاثمائة ألف متر مربع مستهدف إنشاؤها وفقاً لأحدث الوسائل التكنولوجية من خلال توفير غرف تحكم لمعرفة أرصدة السلع الأساسية طوال الوقت، وكذلك الكميات التي سيتم تخزينها من هذه المنتجات، حيث قد تتجاوز 21 سلعة أساسية يتم توفيرها شهرياً ضمن المقررات التموينية وغيرها من السلع الأخرى التي ستطرح في الأسواق، وأيضاً قد يكون هناك أماكن لمنتجات الخضراوات والفاكهة ضمن هذه المخازن، مما سيعمل على زيادة المنتجات المطروحة الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على انخفاض الأسعار.

ثالث عشر: مشروع تطوير المجمعات الاستهلاكية والمخازن وثلاجات التجميد

من المستهدف تطوير ورفع كفاءة 209 فرع من إجمالي 467 فرع والتي تعمل على توفير كافة السلع الغذائية بأسعار مناسبة، تم تطوير عدد 61 مجمع خلال عام 2020، وجرى تطوير عدد 57 مجمع، ومستهدف تطوير عدد 47 مجمع. وقد بلغ إجمالي تكلفتة مشروع تطوير المجمعات الاستهلاكية 34.2 مليون جنيته خلال عام 2020.

يأتي هذا المشروع ضمن المشروعات القومية للدولة التي تستهدف توفير السلع والمنتجات الغذائية وطرحها للمواطنين بأسعار تنافسية للعمل على زيادة إقبال المواطنين على المجمعات.

رابع عشر: مشروع تطوير شركات المطاحن

- تم تطوير وتحديث عدد 6 مطاحن لتحسين المنتج وزيادة القدرة من 850 إلى 1970 طن قمح/ يوم بتكلفتة تمويل ذاتي بلغ 308 مليون جنيته.
- تم زيادة السعات التخزينية من خلال استحداث وإنشاء بناكر للحفاظ على الأقماع المحلية بسعة بلغت 140 ألف طن بعدد 5 بناكر بتكلفتة 10.2 مليون جنيته.
- تم تطوير ورفع كفاءة عدد 21 صومعة تابعة لشركات المطاحن بسعة تخزينية بلغت 530 ألف طن وبتكلفتة حوالي 60 مليون جنيته.

• يأتي هذا المشروع في إطار خطة الدولة لزيادة الطاقات الإنتاجية من الدقيق البلدي والفاخر حتى يمكن توفير احتياجات البلاد من الدقيق الخاص بإنتاج الخبز المدعم والذي يقدر حجم الانتاج اليومي من 250 - 270 مليون رغيف.

خامس عشر: دمج شركتي قها، ادفينا بعد اعادة الهيكلة

صدق فخامة السيد رئيس الجمهورية على دمج الشركتين وانشاء كيان واحد يقام في مدينة السادات بمحافظة المنوفية بتكلفة 1.6 مليار جنية.

يأتي هذا المشروع في إطار اهتمام الدولة عبر استراتيجية متكاملة بالشركات القومية الوطنية، ومنها شركتي قها وادفينا لإعادة الشركتين العريقتين إلى الحياة مجدداً، باعتبارهما من الشركات التي تتصل بالأمن القومي للبلاد، التي ظهرت أهميتها في ظل تفشي جائحة كورونا، لاستعادة الإنتاج المتميز لهما، بما يعزز قيمة المنتج الوطني في السوق المحلية، ويرفع القدرة التنافسية، ويعظم فرص التصدير، وفي إطار تعزيز الاستفادة من الأصول التابعة لشركتي قها للأغذية المحفوظة وادفينا، وتطوير خطوط الانتاج، وتحسين أوضاع العاملين ورفع كفاءتهم، والاستفادة من العلامة التجارية المتميزة لقها وادفينا وما لها من تاريخ طويل بالأسواق المصرية والخارجية، بهدف تعزيز قيمة المنتجات الوطنية في السوق المحلي والعربي والدولي وزيادة قدرتها التنافسية وزيادة الفرص التصديرية.

سادس عشر: انشاء المناطق اللوجستية والتجارية

جاري انشاء 22 منطقة لوجستية وتجارية في 11 محافظة وتوفير حوالي اكثر من 250 الف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، ويأتي ذلك في إطار خطة الدولة بتوفير احتياجات المواطن ودعمه في مواجهة اعباء الحياة اليومية من خلال توفير السلع والمنتجات الغذائية للمواطنين بأسعار مناسبة وبجودة عالية بهدف ضبط الاسواق بمختلف محافظات الجمهورية.

سابع عشر توفير احتياطي استراتيجي آمن من السلع الاستراتيجية والاساسية

في ظل توجهات القيادة السياسية الدائمة لوزارة التموين والتجارة الداخلية تقوم الوزارة بتوفير احتياطي استراتيجي آمن ومستدام من السلع الأساسية والاستراتيجية لمدة لا تقل عن 6 شهور من خلال التعاقدات التي تقوم بها كل من الهيئة العامة للسلع التموينية، والشركة القابضة للصناعات الغذائية بما يضمن توفير وإتاحة السلع والخدمات لمستحقي الدعم للفئات الأولى بالرعاية واستمرار تدفق الامدادات للمقررات التموينية من الخبز المدعم والسلع الأساسية، وإدارة مخزون السلع الاستراتيجية بأساليب حديثة تعتمد على الاحتياجات الفعلية والمستقبلية والتنبؤ بالآزمات لتلافي الاختناقات الموسمية.